

المقاطعة السعودية تزيد الضغوط الاقتصادية على أنقرة

الانطباع السلبي يقود تركيا إلى خسارة ثلاثة مليارات دولار



وداعاً «صنع في تركيا»

وبين المواد الأساسية التي يتم شراؤها في السعودية من تركيا، المنسوجات والمواد الكيميائية والمفروشات والسجاد والحديد.

وتشير أرقام رسمية إلى تراجع الصادرات التركية إلى 1.9 مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى لهذا العام، مقارنة بما قيمته 3.2 مليار دولار في عام 2019.

وحذر سعوديون من أن حملة المقاطعة قد تمتد لتشمل حلفاء المملكة الإقليميين.

ولفت مراقبون إلى أوجه الشبه بين ما يحدث الآن وما حدث عندما سعت السعودية إلى إظهار قوتها المالية عبر تبني إجراءات عقابية إثر خلافات دبلوماسية مع كندا وألمانيا وقطر.

ويرى روبرت موجيلنيكي، وهو باحث مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، أن «التدفقات التجارية الثنائية السعودية - التركية ليست كبيرة بما يكفي لنجاح أو فشل اقتصاد أي من البلدين».

ويضيف «ستسخر تركيا أكثر على المدى القصير من الاضطرابات في العلاقات التجارية الثنائية. ولكن على السعودية أن تخطو بحذر للتخفيف من أي تأثير سلبي على سمعتها في العالم في ما يتعلق بسياساتها التجارية».

ويعني التراجع الاقتصادي وما سيستتبعه من تأخيرات على الأوضاع الاجتماعية للأثر من ارتفاع في نسب الفقر والبطالة، إصابة أردوغان وحزبه سياسياً، في مقتل، ذلك أن الفترة الاقتصادية النسبية التي شهدتها تركيا خلال السنوات الأولى من حكم العدالة والتنمية، مثلت رافعة أساسية لنصاعة «الشعبية المزيفة» التي حظي بها ومكنته من هزم خصومه ومنافسيه في أكثر من مناسبة انتخابية.

وهي وجهة شهيرة في المنطقة لتفضية العطلات، كما صدرت دعوات للتوقف عن شراء العقارات في تركيا.

وليس واضحاً السبب المباشر لانطلاق مقاطعة البضائع التركية مؤخراً، ولكن البلدين يتصارعان على النفوذ في العالم الإسلامي، وهناك خلافات بين أنقرة والرياض في قضايا إقليمية من ليبيا إلى سوريا وحتى إسرائيل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا مقرية من قطر وتمتلك قاعدة عسكرية فيها، الأمر الذي تنتقده الرياض بشدة نظراً لتورط أنقرة في نزاعات وحروب إقليمية تهدد أمن المنطقة وخصوصاً تدخلها في سوريا.

وتستهدف الحملة السعودية الاقتصاد التركي المتضرر من انتشار فيروس كورونا المستجد، في وقت تراجع فيه الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها.

ومع انتشار حملة «قاطعوا تركيا» عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ظهر رسم كارثوني فيه نزار عليها العلم السعودي تقوم بشد أذن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي اتهمه الرياض بالتدخل في شؤونها.

وجاء في رسالة انتشرت عبر «واتساب»، «توقف عن شراء أي منتج تركي... (أردوغان) يحارب بلدنا بأموالنا».

وترى كارين يونغ من معهد «أميركان إنتربرايز» أن هذا «نوع من الاستعراض السياسي».

وحسب يونغ، فإن هذا «تكتيك لاستهلاك المحلي السعودي، وإشارة من الدولة إلى المواطنين لتحديد خصم خارجي». ويستبعد مراقبون أن تخضع الحكومة التركية لهذه الضغوط.

والسعودية في المرتبة 15 فقط من بين الأسواق الكبرى للصادرات التركية.

لم تتخذ أي إجراء اقتصادي أو تجاري عقابي معن ضد تركيا حرصاً منها على عدم الإخلال بالتزاماتها واحتراماً للاتفاقيات الموقعة في هذا المجال، لكنها في المقابل لم تعمل على تشجيع الحركة التجارية والسياحية مع تركيا وإزالة ما يمكن أن يطرأ من عوائق إدارية أمامها، الأمر الذي كلف الجانب التركي المستفيد من تصدير منتجاته إلى المملكة ومن تدفق السياح السعوديين بعض الخسائر المالية.



روبرت موجيلنيكي
تركيا ستسخر أكثر على المدى القصير من الاضطرابات التجارية

لكن بياناً مشتركاً صادر عن ثماني مجموعات تركية بارزة نكر أن الشركات السعودية «أجبرت على توقيع خطابات تلزمها بعدم استيراد منتجات من تركيا».

وفي أنقرة، أكد «اتحاد المقاولين الأتراك» وجود «عقبات مختلفة» أمام التجارة مع السعودية مثل عدم دعوة الأتراك إلى المشاركة في استثمارات عرض، وصعوبة الحصول على تأشيرات للموظفين الأتراك، وتأخير في الدفع.

ويقدر الاتحاد أن «الانطباع السلبي عن تركيا أدى إلى خسائر بقيمة ثلاثة مليارات دولار في الشرق الأوسط لتجارنا العام الماضي».

وأضاف الاتحاد أن السعودية التي كانت في المركز الثاني «في قائمة البلدان التي لديها أكبر قدر من الأعمال في الشرق الأوسط» (مع تركيا) تراجعت إلى أدنى المستويات.

والعام الماضي، واجه السياح السعوديون دعوات لمقاطعة تركيا،

احتدت وتيرة المقاطعة السعودية للمنتجات التركية حيث كلف ذلك خسائر مضاعفة لأنقرة التي تكافح أصلاً لمواجهة إشكاليات لا حصر لها، في وقت تؤكد فيه السلطات السعودية أن المقاطعة مبادرة محلية، مشددة على احترامها للاتفاقيات الموقعة في هذا المجال.

الرياض - بدأت متاجر سعودية بإزالة منتجات تركية مختلفة من ورق العنب المخلل إلى القهوة والأجبان من رفوفها بعد دعوات سعودية إلى مقاطعة هذه المنتجات مع احتدام التنافس بين الرياض وأنقرة.

ولطالما تنافست السعودية وتركيا على قيادة العالم الإسلامي، لكن التنافس الإقليمي بينهما تعزز عقب مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في عام 2018 في قنصلية بلاده في إسطنبول. واشتكت مضمرون أتراك للمنسوجات وبضائع أخرى مؤخرًا من تأخير مبالغ فيه في الجمارك السعودية. وأوائل الشهر الجاري، دعا رئيس غرفة التجارة السعودية إلى «مقاطعة كل ما هو تركي»، مؤكداً أنها «مسؤولية كل سعودي».

والتاجر والمستهلك، رداً على استمرار العداء من الحكومة التركية على قيادتنا وبلدنا ومواطنينا».

وبعد هذه الدعوة، أعلنت سلاسل متاجر كبرى في السعودية بينها أسواق عبدالله العثيم وتيممي وباندا أنها سوف تتوقف عن استيراد وبيع المنتجات التركية.

وقالت أسواق عبدالله العثيم في بيان عبر تويتر، إن القرار جاء «تضامناً مع الحملة الشعبية للمقاطعة»، مؤكدة أن «قائدنا وحكومتنا وأمننا هو خط أحمر لا يقبل المساس».

وتذكرت بعض المحلات التجارية أنها ستواصل بيع المنتجات التركية إلى حين نفاذ المخزون الحالي.

وفي أحد المتاجر في الرياض، عمل موظفون على إزالة منتجات «صنوعة في تركيا» من عدد كبير من الرفوف، وقاموا بملء عربات بمنتجات مختلفة مثل القهوة والشوكولاتة وعلب من الخضار المخللة. واستبدلت الأجبان التركية بأجبان صنعت في مصر.

وقال مدير أحد المتاجر، مفضلًا عدم الكشف عن اسمه، لوكالة الصحافة الفرنسية «هذه مسألة حساسة للغاية»، رافضاً التطرق إلى مصير البضائع التي لم يتم بيعها أو الخسائر التي سيتكبدها المتجر.

ووسط شكوك حول احتمال تقديم تركيا شكوى لدى منظمة التجارة العالمية، تؤكد السلطات السعودية أنها لم تضع أي قيود على المنتجات التركية وأن حملة المقاطعة يقودها مواطنون.

ورغم تواتر الدعوات إلى مقاطعة المنتجات والوجهة السياحية التركية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن السعودية

الجفاف يستنزف السدود ويعصف بالقطاع الزراعي المغربي

نقص المياه يثير مخاوف تباطؤ النمو ويهدد السلم الاجتماعي

حذرت الأوساط الاقتصادية في المغرب من خطورة الجفاف على القطاع الزراعي حيث استنزفت السدود ما ضرب المحاصيل وأثار المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي، الذي يعتمد إلى حد كبير على مردود القطاع الزراعي فضلاً عن تهديد السلم الاجتماعي نتيجة تفرج أزمة العطش.

حذر الرباط - استنزف عامان من الجفاف مخزونات المياه في جنوب المغرب، مما يهدد المحاصيل التي تعتمد عليها المنطقة ويتسبب في قطع المياه لبلدنا عن الملايين من قاطنيها ويعيق خطط البلد لتحقيق برنامج المغرب الأخضر.

وقالت الحكومة في يناير إنها ستفقد 12 مليار دولار على زيادة إمدادات المياه على مدار الأعوام السبعة المقبلة عن طريق بناء سدود جديدة ومحطات لتخلية المياه.

ومن المتوقع أن تبدأ محطة بتكلفة 480 مليون دولار وبطاقة يومية 400 ألف متر مكعب الضخ في مارس، مقسمة بين المناطق السكنية والمزارع.

وقال وزير الزراعة في البرلمان إن الأمل حتى ذلك الحين هو في نزول الأمطار.

وفي الكردان، يحفر المزارعون بحثاً عن المياه. وتدور تكلفة البئر الجديدة بين 20 و30 ألف دولار. لكن أحمد بونعمة، أحد المزارعين، يقول إن العثور على المياه ليس مضموناً بسبب نزوب المخزونات الجوفية.

وحسب بيانات حكومية فقد شهد الموسم الزراعي الحالي تراجعاً في معدل منسوب الأمطار بنحو 44 في المئة قياساً بما تم تسجيله خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك بالمقارنة مع مستوى الأمطار في سنة عادية.

وتسبب الجفاف في تراجع معدل النمو من 4.5 في المئة عام 2015 إلى 1.6 في المئة في 2016، بينما يتوقع مركز الترجية، وهو هيئة بحثية غير رسمية، أن يتراجع هذا المعدل إلى 1.5 في المئة هذا العام مقارنة بمعدل 2.7 في المئة العام الماضي.

وتفاقم شح المياه أيضاً بسبب الاستغلال المفرط للغرسة المائية، ووقت صحيفة ليكونوميست ناقوس الخطر محذرة من أن «شبح العطش يهدد المغرب».

وكانت السلطات المغربية قد بلورت مؤخراً رؤية طويلة المدى لتدليل العقبات أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ومعالجة أسباب فشل المحاولات التي بذلت في السنوات الأخيرة نتيجة تأثير الاحتباس الحراري على قطاع الزراعة.

وتستهدف استراتيجية «الجيل الأخضر»، التي أطلقها العاهل المغربي الملك محمد السادس في فبراير الماضي زيادة إنتاج المحاصيل، والتي ستقتل مخطط المغرب الأخضر إلى مرحلة جديدة. وتعتبر السلطات أن هناك أهمية كبيرة للمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال تطوير زراعة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية تعتمد تدريب مياه السقي وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة واستخدام التقنيات التي تساهم في الحفاظ على التربة.

ولمواجهة مخاطر شح المياه، أطلقت الرباط في يناير الماضي برنامجاً للتزود بالماء بين 2020 و2027، كلفته حوالي 12 مليار دولار يقوم على بناء 20 سداً كبيراً في مناطق مختلفة واستكشاف مواقع المياه الجوفية.

وحذر تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب، وهو جهة استشارية رسمية، من أن أربعة أخماس موارد البلاد من المياه قد تختفي على مدار 25 عاماً مقبلة.

وتشير أحدث البيانات للتطورات الأخيرة إلى أن شركة الخليج العربي للنفط التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط تنتج حوالي 190 إلى 200 ألف برميل يوميا.



فواكه متعطشة للماء

عقبات تواجه تعافي قطاع النفط الليبي

وإعادة تشغيل تلك المواقع من الممكن أن تقفز بالإنتاج الليبي إلى أكثر من مليون برميل يوميا.

من سبتمبر إلى ديسمبر 2019، صدر مرفأ السدرة في المتوسط حوالي 300 ألف برميل يوميا من الخام، بحسب بيانات من شركة فورتيسا للتحليلات النفطية.

من سبتمبر إلى ديسمبر 2019، صدر مرفأ رأس لانوف في المتوسط نحو 110 ألف برميل يوميا من الخام، وفقاً لفورتيسا. وبلغت الصادرات حوالي 190 ألف برميل يوميا في ديسمبر 2019، حسبما تظهره الأرقام.

وما زال حقل الفيل البالغة طاقته 70 ألف برميل يوميا مغلقاً. وهو يعتمد على إمدادات الكهرباء من الشنارة، لذا قد تكون إعادة تشغيله وشيكة.

وتستخدم مكثفات حقلي الفيل والوفاء في مزيج ملية الذي يُصدر من ميناء ملية، والذي تديره مؤسسة النفط وشركة إيني الإيطالية.

أما حقل الزيتينة فقد رفعت مؤسسة النفط حالة القوة القاهرة في المرفأ في 22 سبتمبر. وتتوقع مصادر ملاحية أن تبلغ تحميلات أكتوبر حوالي 80 ألف برميل يوميا في المتوسط.

500
ألف برميل يوميا نسبة إنتاج الحقل النفطية الليبية بعد تخفيف وطأة النزاعات

ومن المتوقع استئناف تشغيل الحقل النفطي أبوالطفل البالغة طاقته 70 ألف برميل يوميا في 24 أكتوبر.

ستأتي الزيادة الكبيرة التالية في إنتاج النفط الليبي من استئناف التصدير من مرفأ رأس لانوف والسدرة في الشرق ومن حقل الفيل النفطي في الجنوب الغربي.

ولم تستأنف الشركة بعد تشغيل حقلي البيضاء والنافورة النفطين لأن الضخ يجري عبر ميناء السدرة الذي ما زال تحت حالة القوة القاهرة.

أما حقل الشنارة، أكبر حقل نفط في ليبيا، فقد استأنف العمليات في 11 أكتوبر بمعدل إنتاج يبلغ حوالي 40 ألف برميل يوميا. وبحلول 19 أكتوبر، أصبح الحقل يعمل بنحو نصف طاقته البالغة 300 ألف برميل يوميا.

يغذي خام الحقل مصفاة الزاوية النفطية البالغة طاقتها 120 ألف برميل يوميا ويصدر الباقي من مرفأ الزاوية النفطي. ومن المقرر تصدير ثلاث شحنات بحجم 600 ألف برميل يوميا في أكتوبر الحالي.

وفي حقل مرسى الحريقة رفعت مؤسسة النفط حالة القوة القاهرة في التحميلات في 19 سبتمبر. وحملت يونيك أول شحنات من المرفأ بعد فترة وجيزة من ذلك.

طرابلس - ينهض قطاع النفط الليبي من جديد بعدما أقعدته الاضطرابات منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011 ما عرّض طاقة الإنتاج في وقت تشتد فيه تحديات سوق النفط العالمية.

تتعافى الإنتاج إلى حوالي 500 ألف برميل يوميا بعد تخفيف الحصار الذي تفرضه الميليشيات المتنازعة ما تسبب في تراجع الإنتاج أكثر من 90 في المئة إلى حوالي 100 ألف برميل يوميا.

لكن بعد إغلاق متكررة لسنوات وفي ضوء الأضرار اللاحقة بالبنية التحتية ونقص الاستثمار، يبدو من العسير تصور عودة البلد إلى طاقة ما قبل الحرب البالغة 1.6 مليون برميل يوميا.

وتشير أحدث البيانات للتطورات الأخيرة إلى أن شركة الخليج العربي للنفط التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط تنتج حوالي 190 إلى 200 ألف برميل يوميا.